جامعة القاهرة
كلية الحقوق
قسم القانون العام

التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في دولة الكويت دراسة مقارنة

رسالة لنيل درجة الدكتوراة
مقدمة من الباحثة

ذكرى عايد عوض الرشيدي

لجنة الحكم والمناقشة :

الأستاذ الدكتور/ يحيي الجمل رئيســـأ ومشرفاً
أستاذ القانون العام ـ كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ جابر جاد نصـار عضوا
استاذ القانون العام ـ كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة
رئيس جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين عضوا
استاذ القانون العام ـ كلية الحقوق ـ جامعة عين شمس

٢٠١٣م

رسالة دكتـوراه

اسم الطالب : ذكرى عايد عوض الرشيدي

عنوان الرسالة : التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في دولة الكويت .

دراسة مقارنة

الدرجة : دكتوراه

لجنة الإشراف :

١- الأستاذ الدكتور/ يحيي الجمل

أستاذ القانون العام . كلية الحقوق . جامعة القاهرة **رئيســـــــأ ومشرفا**

٢- الأستاذ الدكتور/ جابر جاد نصـــار

استاذ القانون العام . كلية الحقوق . جامعة القاهرة

رئيس جامعة القاهرة **عضوا**

٣- الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد أمين

استاذ القانون العام . كلية الحقوق . جامعة عين شمس **عضوا**

صفحة العنـــــوان

اسم الطالب / ذكرى عايد عوض الرشيدي

الدرجة العلمية / دكتوراه

اسم الكلية / كلية الحقوق

الجامعة / جامعة القاهرة

سنة التخرج / ٢٠١٣م

سنة المنح /

شكر وعرفان

في بداية خطواتي البحثية في طريق العلم لابد وأن أقف وأقدم أسمي أيات الشكر والامتنان والتقدير إلي الذين حملوا مشاعل النور ومهدوا لنا طريق المعرفة،إلي جميع أساتذتي الأفاضل فقهاء القانون وأخص بالتقدير والشكر

للأستاذ الدكتور / يحيي الجمل . أستاذ القانون العام . كلية الحقوق . جامعة القاهرة علي تفضل سيادته بقبول الإشراف علي هذه الرسالة وعلي ما منحني من رعاية وأهتمام وعطاء غير محدود وكانت مؤلفاته في الدستور الكويتي والقانون العام خير معين أثناء فترة إعدادي لها فلسيادته مني كل الشكر والتقدير

كما أتقدم بالشكر

للأستاذ الدكتور / جابر جاد نصر استاذ القانون العام . كلية الحقوق . جامعة القاهرة ورئيس **جامعة القاهرة** الذى زرع التفاؤل وقدم لي المساعدة منذ الوهلة الأولي للقائي به وكانت مؤلفاته القانونية خير معيناً ومرشدا في إعداد فكرة البحث فله مني خالص الشكر والتقدير

أيضا أتقدم بالشكر

للأستاذ الدكتور / محمد سعيد أمين أستاذ القانون العام . كلية الحقوق جامعة عين شمس لتفضله بقبول المشاركة في لجنة الحكم علي هذه الرسالة علي الرغم من التزاماته الكثيرة.

إهـداء

إلـي من صنع مستقبلي ونجاحي، إلـي من سبق بفكره المستنير الزمن وكل التوقعات والمتغيرات الاجتماعية والسياسية وآمن بالتغيير وبقدراتي والنجاح واستشرف مكاني مهنياً وسياسياً قبل رحيله، إلـي من زرع في قلبي وغرس في وجداني ورسخ في عقلي أن العلم يبني مستقبلاً مشرقاً وأن العمل الجاد يفتح أبواب الأمل والحياة وأن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه وإن من زرع حصد ومن سار علي الدرب وصل وإن الثقة بالذات والفكر النير والحرية المسئولة أهم ركائز النجاح، إلـي من أتوق لرؤيته حبيبي والدي رحمه الله.

وأيضا والدتي العزيزة الذى يعجز قلبي قبل العقل أن يصف إيمانها العميق وأدبها الرفيع وخلقها العظيم وعلمها وثقافتها الواسعة إلـي من علمتنا أن طريق الحق والصدق هو خيارنا واختيارنا الأوحد وعلمتني أن (لا تخف وحشة الطريق إذا سرت وكن في خفارة الحق سائر) إلـي من احتضنتنا حباً واغرقتنا علماً شرعياً وثقافياً وأدبياً واهدتني أول كتاب وغرست فينا أصول العلوم إلي الحبيبة أمي حفظها الله وأطال في عمرها.

إلـي من شاركوني نجاحي وساندوني في طريقي المهني والسياسي إلـي الأحبة أخواتي وأخوتي حفظهم الله أقبلهم حباً وإكراماً وتقديراً ولن أنسي مواقفهم ما حييت، إلي من أعانوني في بحثي هذا كل التقدير وعظيم الود إليهم جميعا أهدي رسالتي هذه وأسال الله تعالي أن يجزيهم عني خير الجزاء ويوفقهم جميعاً

الفصل التمهيدي

التطور السياسي والدستوري
في النظم موضوع المقارنة

مقدمة

لقد جاء اختيار لفظ "التوازن" في معرض البحث في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بالمقارنة بين النصوص الدستورية في الكويت مع كل من انجلترا وجمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة , تعبيرا عما ابتغاه المشرع الدستوري من ألا تطغى سلطة على أخرى , بعدما نص على الفصل بين السلطات مع تعاونهما , وليس أدق من لفظ " التوازن" لغويا في التعبير عن صفة "العدل" في الاختصاصات وحدود السلطة موزعة بميزان تحقيق الحياة الدستورية المبنية على مبدأ العدالة المتكافئة .

إن ما واجه إعداد البحث من معوقات يكمن في تعدد المتغيرات التي طرأت على الحياة السياسية والدستورية في الدول محل المقارنة , وتعدد السوابق البرلمانية في ظل تطور نهج الممارسة بما يتطلب الربط بين تلك الأحداث التي ترابطت مع متغيرات المشهد السياسي والانقلابات والتغيرات في الدساتير وطبيعة تشكيل واختصاصات البرلمانات في تلك الدول , مقارنة مع الكويت التي حافظت على استقرار دستورها الصادر عام ١٩٦٢ , وعدم وجود دستور انجليزي مكتوب , إلا ان الحياة الدستورية في جمهورية مصر العربية تحولت تحولا تاريخيا من بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ , في حين تخطو دولة الإمارات العربية المتحدة نحو تطور ديموقراطي تواكب فيه الحياة الدستورية المؤسسية بإجرائها تعديلات دستورية على دستور ١٩٧١

الفهـــرس

الفهـــرس

م	المحتـــــــوى
١	مقدمة.
٨	الفصـــل التمهيدي: التطور الســـياســـي والدســـتوري في النظم محل المقارنة.
١٠	**المبحث الأول:** نشأة وتطور النظام البرلماني في إنجلترا.
٢٣	**المبحث الثاني:** نشأة وتطور النظام السياسي والدستوري في مصر.
٦٥	**المبحث الثالث:** نشأة وتطور النظام السياسي والدستوري في الكويت.
٧٩	**المبحث الرابع:** نشـــأة وتطور النظام الســـياســـي والدســـتوري في دولة الإمارات العربية المتحدة.
٩٠	الباب الأول: **توزيع الاختصاصات بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظم محل المقارنة.**
٩٣	الفصل الأول: اختصاصات السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في النظم محل المقارنة.
٩٥	**المبحث الأول:** الاختصاصات التشريعية للبرلمان.
١٢٤	**المبحث الثاني:** الاختصاصات المالية للبرلمان.
١٨١	الفصل الثاني: اختصاصات السلطة التنفيذية في النظم محل المقارنة.
١٨٣	**المبحث الأول:** الاختصـــاصـــات التشـــريعية للســـلطة التنفيذية في النظم محل المقارنة.
٢٣٠	**المبحث الثاني:** الاختصاصات التنفيذية للسلطة التنفيذية في الدول محل المقارنة.

الباب الثاني: **وســـائل الرقابة المتبادلة بين الســـلطتين التشـــريعية والتنفيذية.**	٢٥٦
الفصل الأول: وسائل السلطة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية	٢٥٨
المبحث الأول: السؤال البرلماني.	٢٦١
المبحث الثاني: طرح موضوع عام للمناقشة.	٣٢١
المبحث الثالث: التحقيق البرلماني.	٣٤٤
المبحث الرابع: الاستجواب.	٣٧٥
المبحث الخامس: المسئولية الوزارية السياسية.	٤٢٨
الفصل الثاني: وسائل السلطة التنفيذية في مواجهة السلطة التشريعية.	٤٦١
المبحث الأول: مباشرة إجراءات تشكيل البرلمان.	٤٦٣
المبحث الثاني: التدخل في سير أعمال البرلمان.	٤٨٣
المبحث الثالث: حل البرلمان.	٥٠٣
خاتمة.	٥٩٩
قائمة المراجع.	٥٦٢
الفهرس	٥٨٧

مستخلص الرسالة

لقد عانت الشعوب العربية من تقييد حريات الممارسة الديمقراطية في العمل البرلماني أو في صياغة نصوص دستورية تكبلها ، ومن المهم في موازاة ذلك أن يتحقق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والذي يحقق بالتالي الاستقرار السياسي المنشود لتحقيق الاصلاح فلا تطغى سلطة على سلطة باختصاصاتها فتقيدها عن ممارسة دورها المنوط ، ولا تسرف سلطه في اختصاصاتها فتتحول تلك الاختصاصات هدما دون بناء .

ومن أهم ما يتوجب القيام به من أجل تأصيل غاية المشرع الدستوري من توزيع الاختصاصات لتحقيق التوازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية ، هو ايجاد نصوص تحدد كيفية تحديد الأولويات في توازن متكافئ ، وأن لا يتخم جدول أعمال البرلمان بجانب ويهمل آخر ، فلا يطغى الدور التشريعي على الرقابي ، ولا الاستجواب على السؤال ، فتنقلب المفاهيم ، ويختل ميزان التدرج في الرقابة ، ولا أن يتم الاسراف في لجان التحقيق فتفقد قيمة أثرها وتثقل المهام البرلمانية ، في قضايا يمكن أن تبحث في إطار آخر ، ولا بد في هذا الخصوص أن تحترم المواعيد الدستورية واللائحية ، والقواعد والشروط ، فلا يكون للاجتهاد محلا مع وضوح النصوص ، ولا تفسر النصوص الدستورية بعيدا عن مقاصدها تأويلا لميول سياسية نيابية أو توجهات حكومية .

الكلمات الدالة:

- توزيع الاختصاصات
- الرقابة المتبادلة
- السؤال البرلماني
- المسئولية الوزارية السياسية